



الخطاب الديني والخطاب السياسي

المعنى التاريخي لكلمات الرسول بولس في رومية

٧ - ١ - ١٣

محاولة لإلقاء الضوء على الحراك السياسي في مصر

د. جورج حبيب بباوي

٢٠١٢

www.coptology.org

النص القبطي:

"لتخضع كل النفوس

ψυχῶν ὑποβῶν

للسلطات العليا

ἐν ἑξουσίᾳ ἐτῶσι

لأنه لا توجد سلطة إلا تلك التي من الله

ἡμῶν ἐξουσία γὰρ ὡπ ἐβηλ ἐν

ἐτῶσι ἐβόλ χίτην Φ†

والسلطات الكائنة (القائمة) الله هو الذي أقامها فمن قاوم السلطة قاوم تدبير الله. فاستحق الحكم ποῦζαπ (الحكم الصادر من القضاء). لأن الحكام لم يُقاموا (غير كائنين) لإخافة من (يعمل) الخير، بل من أجل (من يعمل الشر)... فهي في خدمة الله لخيرك، ولكن خف إذا عملت الشر ...".

الخلفية التاريخية:

- في كنيسة الآباء الرسل تحت حكم الإمبراطورية الرومانية، وردت كلمة "سلطة" أربع مرات في الآيات الثلاثة الأولى من الإصحاح الثالث عشر من رسالة القديس بولس الرسول إلى رومية. والكلمة اليونانية ἐξουσία التي تُرجمت "سلطة"، تعني القدرة على العمل وليست السلطة بالمعنى الشائع. فالسلطة في العهد الجديد هي القدرة على عمل معين.

- تعبير "كل النفوس"، تعبير عبراني في الأصل، ويعني الإنسان في كل اللغات

السامية *Semitic*.

- كلمة "سلطة" حسب قاموس مصطلحات العهد الجديد اليونانية (٢: ٨٣ -

٨٤) هي السلطة السياسية، ولذلك تُوصف بالعليا، وبالتحديد "الحكام"، والأصل في اليونانية يطلق على حكام ولايات الإمبراطورية (١ تيمو ٢: ٢ - ١ بطرس ٢: ١٣).

- تعبير "الخضوع" لا يُقصد به الخضوع عن إكراه، بل من أجل محبة الخير. وقد

استخدم نفس الفعل في (أفسس ٥: ٢٢) عن خضوع الزوجة، وهو خضوع في إطار الحياة المشتركة (راجع كولوسي ٣: ١ - تيطس ٢: ٥ - ١ بطرس ٣: ١ - ٥)، وأيضاً للوالدين (لوقا ٢: ٥١) وللسادّة (تيطس ٢: ٩ - ١ بطرس ٢: ١٨).

الترتيب الإلهي للسلطة:

الخلفية الكتابية وردت في سفر الأمثال (٨: ١٥ - ١٦) عن الحكمة الإلهية التي بها "يملك الملوك، والرؤساء يحكمون (يقضون) عدلاً". والعودة الى أسفار الحكمة، وبالذات حكمة سليمان (٦: ١) وسيراخ (١٠: ٤) تؤكد أن الملك يحكم بالعدل؛ لأنه يحكم حسب شريعة الله. والسلطة محدودة بالمسؤولية، والقدرة على العمل محددة بمكانة من له السلطة حسب عبارة قائد المئة (متى ٨: ٩ - لوقا ٧: ٨ - أع ١٥: ٢ - ٢٢: ١٠).

إذا قرأنا بإمعان كلمات سفر حكمة سليمان، وجدنا أن الحاكم الشرير الذي لا يحكم بالعدل غير مقبول عند الله:

"اسمعوا أيها الملوك وتعقلوا .. أصغوا أيها المتسلطون على الجماهير .. جبروتكم من الرب، ومن العلي سلطانكم .. فما أنتم إلا حكامه في خدمته، فإذا لم تحكموا بالعدل وتعملوا حسب أحكام الشريعة وتسيروا حسب مشيئته، فسيُنزل عليكم عقاباً شديداً بغتة؛ لأن الحكم يكون أشد قساوة على الذين يحتلون المناصب الرفيعة .. الخ" (٦: ١ - ٧). ويختتم هذا الإنذار بقوله: "إليكم إذا أيها الملوك أوجه كلامي، لتتعلموا الحكمة فلا تضلوا .." (٦: ٩).

التمييز الدقيق بين "السلطة"، و"الحاكم" حسب شرح ذهبي الفم:

تعد العظة ٣٣: ١ وما بعدها من العظات على رومية ١٣: ١ - ٧ من أهم النصوص الآبائية التي وصلتنا من عصر الآباء العظام. وهكذا يشرح ذهبي الفم "السلطة التي من الله":

"يقول (الرسول) لا توجد سلطة إلا من الله". ماذا تعني بذلك .. هل هذا يعني أن كل حاكم مختار من الله؟ يجيب (بولس) أنا لا أقصد هذا إذا سُئلت. أنا لا أتكلم عن أشخاص الحكام، بل عن السلطة نفسها. لأن (الحياة) تقتضي أن يكون هناك حاكم ومحكومين حتى لا تحدث فوضى؛ لأن الشعوب يمكن أن تتحرك للفوضى مثل أمواج (البحر)، ولكن ترتيب الحاكم والمحكومين هو عمل الحكمة الإلهية. ولذلك لا يقول الرسول: "لا يوجد حاكم إلا من الله"، بل يقول عن "السلطة"؛ لأنه لا توجد سلطة إلا من الله لأن السلطات مرتبة من الله.

وعندما يقول الحكيم: "الزوجة يرتبها الله للزوج" (السبعينية أمثال ١٩: ١٤)، فهو يعني أن الله هو الذي رتب الزواج؛ لأنه هو الذي رتب أن يتحد كل رجل بامرأة في الزيجة. أمّا الذي يتحد بآخر للشر، حتى في شريعة الزواج، فإن هذا نفسه ليس مرتباً من الله^(١)، ولكن كما يقول (الله): "إن الذي خلقهما من البدء ذكراً وأنثى، لذلك يترك الرجل أباه وأمه ويلتصق بزوجته ويكون الاثنان جسداً واحداً" (متى ١٩: ٤ - ٥ - تكوين ٢: ٢٤) وهذا ما كان يقصده الحكيم سليمان" (راجع الترجمة الانجليزية، ص ٥١١).

التعليم الرسولي، إذن يميّز بين الحاكم، وبين السلطة المرتبة من الله للخير. وهذا لا يخلع على الحاكم أي صفة إلهية، أو شرعية إلهية، وإنما يضيف هذه الشرعية للسلطة نفسها.

ويدعم ذهبي الفم الفصل بين السلطة والحاكم، مؤكداً أن الخضوع هو المقصود، ويقدم نماذجاً للخضوع: "الرجل والمرأة - الابن والأب، الشيوخ والشباب، السيد والعبد، الحاكم والمحكوم، المعلم والتلميذ"، بل ويضيف:

(١) لعل كلمات ذهبي الفم توقف الاستعمال الرديء لعبارة الرب يسوع: "ما جمعه الله لا يفرقه إنسان"، وعدم استغلالها استغلالاً سيئاً، وفي غير موضعه.

"ولماذا الدهشة، ففي الإنسانية نفسها، أي في الجسد الانساني، ألا يحدث نفس الشيء؟ لأن كل أعضاء جسم الانسان ليس لها كرامة واحدة" (المرجع السابق).

والتمييز بين الحاكم والسلطة هو محور العظة. ولذلك يقول ذهبي الفم: "ما معنى كلمات الرسول "إن من يقاوم السلطة يقاوم ترتيب الله؟ أراد (الرسول) أن يوضّح خطورة الأمر، فهو موضوعٌ لا يقبل الشك. وحتى لا يقول المؤمنون إن (الرسول) يجعلنا ضعفاء وبلا قيمة؛ لأنك تضعنا نحن الذين في ملكوت السموات تحت سلطان الحكام، ولكن (الرسول) يوضح أن الخضوع هنا ليس للحكام، بل لله الذي يخضع له الحكام أنفسهم، ولأن من يخضع للسلطة، إنما هو يخضع لله، فالرسول لم يقل إن من يسمع قرارات الحكام يسمع قرارات الله، بل يقول عكس ذلك؛ لأنه في عبارة موجزة واضحة، يؤكد أن من يُحارب، إنما يُحارب السلطة والقانون الذي أقره الله" (المرجع السابق راجع ص ٥١٢).

وذهبي الفم الذي عاش تحت حكم الامبراطورية، يشير إلى التاريخ المسيحي القديم الذي سجّله ترتليان في القرن الثاني (الدفاع الأول ٣١ - ٣٢)، ويقول ذهبي الفم:

"كان من الشائع في الأيام السالفة الإتهام بأن الرسل كانوا يجرّضون ضد الحكم (الروماني)، ويدعون إلى الثورة، وأنهم كانوا يهدمون السلطة القانونية ومؤسسات الامبراطورية" (المرجع السابق).
 "المسيحي ملتزم بحكم القانون المدني" (أوغسطينوس: مدينة الله ١: ٣٥).
 "وعليه أن يدفع الضرائب" (امبروسيوس: رسالة إلى الفلتيان ٢: ٢١ - ٣٣).

الكنيسة والدولة

الفصل الثام بين الكنيسة والدولة، هو فصل قانوني يفصل بين العقيدة والحياة المدنية. لذلك، فعندما يطلب هوسيوس أسقف قرطبة (أسبانيا) من الامبراطور قسطنطين

عدم التدخل في الأمور العقائدية الخاصة بالإيمان، فهو يردد نفس عبارات القديس أثناسيوس الواردة في تاريخ الأريوسية فقرة (٤٤). ونفس التعبير الخاص بحرية عقيدة الكنيسة، يردده القديس غريغوريوس النزينزي: المقالة ١٧: ٨ - ذهبي الفم عظة على الرسالة الثانية إلى كورنثوس فقرة ٤ - ٥):
 "الأمور الخاصة بالإيمان لا تخضع لتفسير، أو سلطة مدنية".

دفاع الشهيد يوستينوس سنة ١٥٠:

في الفقرة ١٧ من الدفاع الأول يؤكد الشهيد:

"نحن ندفع الضرائب، وكل ما يُطلب مِنّا بواسطة الولاة الذين تَعَيَّنهم (موجهاً كلامه إلى الامبراطور)؛ لأننا تعلّمنا منه (يسوع المسيح)، فقد جاء إليه أحدهم في زمان تجسده (يسوع)، وسأله هل يجب أن يدفع الضريبة إلى قيصر؟ فقال له يسوع: "لمن هذه الصورة على الدينار؟ فقال لقيصر، فأجاب (يسوع) أعطِ ما لقيصر لقيصر وما لله لله". نحن نعبد الله وحده، ولكن ما هو خارج عن دائرة العبادة، فإننا بفرح نخدمُك (الامبراطور) معترفين بك إمبراطوراً وحاكم البشر".

القانون الطبيعي وقانون الله:

في الكتاب الخامس، فقرة ٤٠ من الرد على كلسوس، يقول العلامة أوريجينوس:

"إن كلسوس يقول "إن القانون هو ملك *King* كل شيء"، وعلينا أن نناقش هذه العبارة. أي قانونٍ يا سيدي هو ملك كل شيء؟ إذا كنت تقصد قوانين البلدان المختلفة التي تحكمها شرائع أو قوانين مختلفة، فإن عبارتك بكل وضوح مزيفة؛ لأن البشر لا تحكمهم نفس القوانين، وكان يجب عليك أن تقول إن القوانين هي ملك *King* كل شيء .. نحن المسيحيين نعترف ونوقر قانون الطبيعة كملك *King* إذا كان هو نفسه قانون الله ونعيش بموجبه ونرفض القوانين التي هي ليست قوانين الله.

القانون والوثنية والمجتمع:

لا يمكن أن يرفض مسيحيو القرون الأولى ما هو سائد في الحياة الانسانية بشكل عام. ولا تزال كتابات المدافعين مثل الشهيد يوستينوس، والعلامة ترتليان من أقدم المصادر الدالة في هذا الخصوص. يقول يوستينوس الشهيد:

"إن الوصية الخاصة بمحبة القريب تجعل المسيحي "يرغب في أن

يشارك قريبه في كل ما يتمتع به" (الحوار مع تريفو اليهودي فقرة ٩٣).

وفي الدفاع إلى مجلس شيوخ روما يقول عبارة تستحق ان تحفر على الحجر لكي تبقى طويلاً:

"إذا أضفت كلمات أخرى لكي أغري أحباء الحق، لعلهم يعرفون أنه

مستحيل أن يهرب إنسان من الجهل إذا مُنِعَتْ عنه معرفة الحق" (الدفاع

الأول ١٢: ١١).

النزاع حول إختصاصات السلطة المدنية والتعليم المسيحي:

أولاً: يجب أن يكون واضحاً أمام كل قارئ ان الكنيسة برومتها خاضعة في حياتها لسلطان المسيح الذي لم يقدّم شريعة مدنية أو قانونية تخلق التعارض والنزاع مع السلطات المدنية أو القضائية. ومن الثابت أن الكنيسة كلها شرقاً وغرباً، كانت تخضع للقوانين الرومانية التي دُوّنت في شكلها الأخير والنهائي باسم الإمبراطور يوستينوس وتعرف باسم *The Institutes of Justinian* نشر النص الكامل المؤرخ *Thomas C. Sandars* وقدم الأستاذ *Sandars* دراسة عن تاريخ القانون الروماني في الفترة ما قبل ٤٥٠ قبل الميلاد وما بعدها^(١). وكان التشريع الروماني قد استفاد من مدارس الفلسفة اليونانية، فأدخل في القوانين *Lex Naturoe* القانون الطبيعي *The Law of Nature* إلى أن أسّس الإمبراطور يوستينوس الثاني في عام ٤٢٥ أول مدرسة لدراسة

(١) من الجدير بالذكر أن المجلس الأعلى للثقافة في مصر، أعاد نشر الترجمة التي أنجزها المرحوم عبد العزيز فهمي لمدينة جوستينيان في الفقه الروماني، ضمن المشروع القومي للترجمة، سلسلة ميراث الترجمة، العدد ٧٠٢، ٢٠٠٥.

القانون، ونُشرت المدونة القانونية المعروفة باسمه في عام ٤٣٨ لتصبح المرجع الأول والأخير بعد أن جمعت كل القوانين السابقة.

ثانياً: مَنْ يدرس بدقة وأسلوب إدارة جلسات المجمع الكنسية والمسكونية، يجد أنها التزمت بالتشريع الروماني الذي لا يتعارض مع مبادئ وتعليم المسيحية وهو بالتحديد:

١- سماع الشهود.

٢- تقديم الأدلة المكتوبة من العظات التي نشرت.

٣- حضور محامين للدفاع.

٤- علانية الجلسات.

حدث هذا في كل المجمع، وأضافت الكنيسة إلى هذا الإجراء، القرار الجمعي الذي لا يصدر من شخص واحد، بل من المجمع، وبذلك حلَّ قرار الجماعة محل قرار القضاة، وهم - كما نعلم من المصادر الرومانية - كانوا أكثر من قاض واحد، إلا إذا كان هناك منشور من القيصر يعتبر بمثابة قانون، فكان قاض واحد هو الحكم.

ثالثاً: جاءت كل التشريعات الأوروبية ثمرةً للتشريعات الرومانية السابقة واللاحقة للمسيحية. وفي مصر خضعت الكنيسة المصرية لأحكام القانون الروماني حتى الفتح الإسلامي. وتشهد الوثائق القانونية تطبيق الشريعة الإسلامية على الأقباط في: الموارث - الزواج وهما الدائرتين للصيقتين بالحياة المدنية بشكل واضح لا يمكن إنكاره.

في العصر الوسيط حفظت الكنيسة القبطية المبادئ الأربعة السابقة، أي سماع الشهود - تقديم الأدلة المكتوبة - وجود المحامين - علانية الجلسات، وهو ما دُوّن في محاكمة البطريرك كيرلس الثالث بن لقلق وتعيين الأنبا بولس البوشي مطراناً لإدارة الكنيسة. وملفات جلسات هذا المجمع الذي عقد في مصر القديمة يحتاج إلى دراسة ونشر.

رابعاً: طبعاً، دائرة الحياة المدنية في العصر الحديث أوسع بكثير؛ لأن النظام السياسي والمدني والقضائي تطور وأصبح لدى مَنْ يُحكم عليه بالإعدام حق الالتجاء إلى محكمة النقض والإبرام، وهو ما لم يكن معروفاً في العصر الروماني، وجاء مع التشريعات

القانونية الأوروبية التي ولدت في أعقاب حركة النهضة والثورة الفرنسية، وصارت ثابتة بعد صدور وثيقة حقوق الإنسان الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة لا سيما: حق العبادة - التعليم - السكن - حرية التعبير الخ.

التمييز بين إبداء الرأي في المسائل المدنية والسياسية، وبين اعتبار الرأي قانوناً كنسياً:

لعل فضيحة الاعتذارات التي كانت تُكتب في جريدة الأهرام، وطلب الغفران بسبب زيارة القدس، هي خير دليل على ما نقول. لأن زيارة القدس تخضع لرقابة القانون والدستور والتشريعات المصرية التي لا تخص الكنيسة بالمرّة، وهو أمر لا يمكن النزاع حوله إلا إذا كان في عقل وضماير الذين يدافعون عن أحكام الحرمان بسبب زيارة القدس إيمان بأن الكنيسة دولة مستقلة لا تخضع لسيادة القانون المصري والدولة المصرية. إن ما تسمح به دولة مصر لا يتعارض مع الإيمان بالمرّة، ولا يجعل من زيارة القدس جريمة يعاقب عليها مرتكبها أو مخالفة تستدعي الاعتذار والتوبة.

وعلى ذلك، يدخل رأي الأنبا شنودة الثالث في إطار حرية التعبير، ولكن عقاب من يخالفه بعقوبة كنسية هو اعتداء صارخ على أقدم ما يمارسه المسيحي، وهو "سر الشركة". وكان يجب على المجمع المقدس أن يتخذ قراراً بهذا الشأن، ولكن "رب البيت بالدفع ضارب"، وشيعة أغلب أساقفة المجمع هي الرقص على دقات رب البيت". وجاءت فضيحة عدم دعم ثورة ٢٥ يناير، وقبلها وبعدها فضائح الزواج الثاني، وهو ما لا نريد الخوض فيه الآن إلا بعد أن نأخذ الإذن من ضحايا أبرياء عجزوا عن تقديم الرشوة للحصول على إذن أو تصريح بالزواج. وعلى الذين دفعوا رشوة أن يتكلموا وأن يدوّن كل منهم شهادته لكي تستقيم الأمور حتى يصبح لنا سلوكاً مسيحياً يليق بنا، وحتى نخلع جذور فساد الذمة.

د. جورج حبيب بباوي